

رغم وصف السلطة اتفاق فبراير بالغلطة التي لن تتكرر..

لماذا لا يستطيع الحزب الحاكم إنجاز العملية الانتخابية بمفرده؟

عادل أمين

الوحيدة صوب المشروعية الدستورية، واتفاق فبراير 2009م هو أنصع دليل على ذلك، وهي تعلم أن لا تعي جيداً هذا الأمر لكنها تكابر، وهي تعلم أن لا أحد بات يعترف بها كسلطة شرعية غير المشترك، فالمتطرفين يقاقلونها في الشمال، والحراك يرفع شعار فك الارتباط في الجنوب، والقاعدة يكفرونها، فمن بقي لها غير المشترك؟

كما أن شركاء التجربة الديمقراطية وشرطها هم أحزاب المشترك، وبدونهم لا معنى ولا قيمة لها، ولا يستطيع الحزب الحاكم إدعاء الديمقراطية في غيابهم، وبالتالي فإن محاولة تغييرهم سيعد بمثابة المسامحة الأخير في نعش التجربة الديمقراطية الناشئة في البلد، إذ لا يوجد شركاء حقيقيون للحزب الحاكم في العملية السياسية والديمقراطية، كما أن البدائل (أحزاب الموالات) التي يمكن أن يلجأ إليها الحاكم لن تلبى طموحاته، ناهيك عن صعوبة إحلالها مكان المشترك.

بالإضافة إلى ذلك فإن القفز على أحزاب المشترك (المعارضة) والغاء دورها الوطني سيمثل بداية تكوّن عن التعددية السياسية والحزبية التي هي أحد دعائم الوحدة اليمنية التي تحققت في مايو 90م، وستعد تلك الخطوة بالنسبة للسلطة - في حال أدارت ظهرها للمعارضة - بمثابة انقلاب على النظام السياسي التعدي وعودة بالبلد إلى النظام الشمولي الذي كان سائداً قبل الوحدة.

وإذا أخذنا في الاعتبار الدور الخارجي المساند - ولو في حدوده الدنيا - للتجربة الديمقراطية في اليمن فإن من مصلحة الشركاء والمناخين الدوليين الحفاظ على مصداقيتهم وتعداتهم بدعم التجربة الديمقراطية اليمنية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال رفض فكرة سير الحاكم منفرداً، وهذا ما عبر عنه صراحة جيفري فيلتمان مساعد وزير الخارجية الأمريكية الذي أكد بأنهم لن يقوموا بإرسال مراقبين للانتخابات القادمة ما لم يكن هناك إصلاح للمنظومة الانتخابية ككل، وهم بذلك يحاولون الحفاظ على خط رجعة مع المعارضة.

وأخيراً فإذا كان الحزب الحاكم يستطيع تمرير العملية الانتخابية في محافظة صعدة مقلما فعل في الانتخابات التكميلية غير الشرعية بالرغم من ظروف الحروب الستة التي مرت بها، فإن الأمر نفسه سيكون صعب المنال في المحافظات الجنوبية التي تشتعل منذ ثلاثة أعوام، وتتنفض على سياسة الحزب الحاكم وترفض الإقصاء والتهميش، ولن يكون بمقدور أحد عدى أحزاب المشترك العمل على إنجاز العملية الانتخابية في تلك المحافظات، بالرغم من كل التحديات القائمة اليوم، ومن مصلحة الحزب الحاكم إنجاز العملية الانتخابية في الجنوب وعدم السماح بتحويلها إلى استفتاء شعبي حول الوحدة كما يخطط بعض قادة الحراك، والمصلحة نفسها تقتضي الحوار والتوافق مع أحزاب المشترك إذا كانت السلطة ما زالت حريصة على ظهور البلد موحدًا وغير منقسم على نفسه.

على أن المراقب لذلك التصعيد المتشجع من قبل السلطة ضد أحزاب المشترك قد يقع تحت غواية الصورة الإعلامية الهائجة، فيخيل إليه أن السلطة باتت قادرة على اقتلاع المعارضة من جذورها، أو هي عازمة على إمضاء مشروعها السياسي وتمريه بالقوة وتقرير مصير البلد لوحدها رغمًا عن المعارضة، لكنه لن يلبث أن يتكشف أن السلطة المستأسدة هي أضعف مما تبدو عليه، وأن ما تقوم به هو من قبيل التموه والتغطية على ذلك الضعف والوهن الذي يذب في أوصالها، وكاملة على ذلك فإن تصعيداً مماثلاً مارسه السلطة ضد أحزاب المشترك إنتهى بالتوقيع معها على اتفاق فبراير 2009م لتأجيل الانتخابات والتديد لمجلس النواب الحالي لعامين كاملين، أما الحرب السادسة التي شهدت أقصى مستويات التصعيد والحرب الإعلامية الرسمية، حتى ظنها الكثيرون الشوط الأخير في سلسلة حروب صعده فقد انتهت هي الأخرى بذلك الصلح الذي شهدناه والذي طالبت به المعارضة من بداية الحرب، في حين كانت السلطة تتوعد بالاستمرار في الحرب لخمس أو ست سنوات وصولاً للحسم!!

ثمة مشكلة حقيقية تعاني منها السلطة تتمظهر في شقين أولهما: عدم تسليمها بحق المعارضة في الوصول إلى الحكم وتداوله سلمياً كما ينص عليه الدستور، لذا فالمعارضة - من وجهة نظر السلطة - ليست أكثر من قوى حاكمة ومريضة تريد هدم المعبد كونها تفكر بالسلطة وتحلم بها، وهذا ما يحاول المقيرون من دوائر صناعة القرار الإيحاء به لصانع القرار، من خلال تغذية المركز بشتى المخاوف التي تصور له أن كل ما تقوم به المعارضة يرمي لإسقاطه، فالاعتصامات استهداف للنظام وانتقال على الديمقراطية، ومشروع وثيقة الإنقاذ الوطني مشروع انقلابي يستهدف الإطاحة بالنظام واستبداله، لذا يطالب رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر أحزاب المشترك بإسقاطه كشرط للعودة إلى الحوار، وأخيراً صار الحراك الجنوبي المطالب - وفق تلك النظرة التامرية - الجناح العسكري للمشارك الذي يهدد به السلطة ويسعى من خلاله إلى إسقاطها، وبالتالي فقد غرقت السلطة في وهم المؤامرات التي انغمست فيها وتفننت في صناعتها وباتت مسكوة بها.

الشق الثاني من مشكلة السلطة يتمثل في أنها غدت عاجزة تماماً عن حل ومعالجة أزماتها التي تعد منتج خاص بها، إذ خرجت تلك الأزمات عن سيطرتها، وتحولت إلى مصدر قلق وتهديد لمستقبلها السياسي، ومع ذلك فهي ترفض إشراك قوى المعارضة في حلها لدواعي التكسب والإبتزاز، وللحيلولة دون قيامهم بذلك تعتمد إلى اتهامهم بتورطهم فيها لتشويه صورتهم أمام الرأي العام الذي يجهل الكثير من حقائق تلك الأزمات التي يجري إنتاجها تبعاً ليلظ الوطن يكتوي بناها وتبقى المعارضة هي المشجب الذي تعلق عليه السلطة أخطائها وأزماتها.

لماذا تبدو السلطة عاجزة عن السير لوحدها؟ باختصار لأن اللقاء المشترك هو بوابة العبور

كثيرون هم أولئك الذين يندخعون بخطابات السلطة - بمن فيهم بعض النخب ومراقبون ومحللون سياسيون - فيظنون أن خطاباتها المتشجعة والمستأسدة على المعارضة تعكس رؤية سياسية أو توجهها للنظام لديه وعياً كاملاً وتصوراً شاملاً لما يصدر عنها.

وفي الوسط السياسي المعني بمراقبة الوضع وتحليله تبرز إشكالية من نوع آخر حينما يذهب بعض المراقبين والمحللين السياسيين لبناء تصورات وتحليلات سياسية عادة ما تكون مضللة وغير واقعية بناءً على ذلك الخطاب الإعلامي الهائج والمتشجّع لمسئولي السلطة بمن فيهم رأسها، وهو خطاب طغى في الأونة الأخيرة على وسائل الإعلام الرسمية التي تخلت عن مسؤولياتها الوطنية لتتماهى وخطابات السلطة وتدور معها حيث درت، ليتحول من ثم العمل الإعلامي إلى تهريج ليس إلا، فاقصد لمصداقيته وموضوعيته، لا يحمل رؤية ولا يستبطن وعي، ولا يقدم شيئاً مفيداً يمكن التوكل عليه، وقد برهنت التجربة أن ذلك الخطاب السلطوي العداوي والتعريضي هو لممارسة الضغوط على المعارضة أكثر منه توجهها سياسياً يمكن البناء عليه، وهو تعبير طافح بالأزمة المتقدة داخل أروقة السلطة ذاتها.

تلك الأزمة منشؤها مشاعر مريرة مفعمة بالإحباط غائبة في أعماق قادة السلطة نتيجة ما عانوه من إخفاقات وهزائم متوالية وفشل متعاطم على كافة الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهو ما جعلهم يسارعون في الارتقاء في أحضان الخارج كملاذم أخير لحمايتهم من السقوط، وهذا التصعيد الإعلامي الهائج ضد المعارضة هو مجرد انفعال ورد فعل غير متزن يفصح عن غياب السياسات والرؤى لدى السلطة الحاكمة، بدليل لجوءها إلى الاستعانة بالوساطات العربية والدولية مع المشترك! ويبرهن تصعيد السلطة على عدم امتلاكها مشروعاً سياسياً حقيقياً تستطيع أن تقود البلاد من خلاله، في ذات الوقت الذي يكشف افتقار النظام إلى لاعبين سياسيين قادرين على ملئ الفراغ، وامتلاكه عوضاً عن ذلك ناطقين باسمه يستلهمون خطابات رأس السلطة ويتماهون معها ويدورون في فلكها، ويحاولون إسقاطها كيفما اتفق على الحياة السياسية دون وعي، لذا نجدهم يتناقضون مع انقساقهم وتتضارب تصريحاتهم إلى درجة أنها تسيء في كثير من الأحيان إلى السلطة بأكثر مما تحدها، ولا عجب، فهؤلاء ليسوا صانعي قرار أو سياسات بقدر ما هم أدوات يجري استخدامها لغرض محدد وزمن معين ثم تستبدل فيما بعد بأدوات أخرى، لتبدو السلطة كما لو أنها متجددة وقادرة على تطوير نفسها وتحسين أدائها، فيما هي تعيد إنتاج نفسها بصور ونماذج مختلفة.

سياسة تعريها التجربة

في كل مرة تُصعد السلطة ضد المعارضة لتجاً لعمل ذلك - في الأغلب - من ساحة المعسكرات ومن أوساط أبناء القوات المسلحة، وهو ما يحمل دلالات وإشارات واضحة يمكن التقاطها بوضوح.

شراء سيارات لم تورد

قيام الوزارة بإبرام عقد توريد لعدد (23) سيارة إسعافية بالإضافة إلى سيارة خدمات مرتبطة بها وبمبلغ (153.610.000) ريال بموجب المناقصة العامة رقم (22) لسنة 2008م، إلا أن المبلغ المعزز كان أقل من ذلك حيث بلغ (104.539.000) ريال مما أدى إلى تخفيض مبلغ الاعتماد المستندي وبالتالي تخفيض عدد السيارات إلى (16) سيارة إسعافية، كما لم يتم التوريد حتى تاريخ المراجعة (يونيو 2009م) على الرغم من انتهاء الفترة المحددة للتوريد المشار إليها بالعدد.

عدم قيام الوزارة بإعداد خطط دقيقة لاحتياجاتها من التجهيزات والأثاث المطلوبة للمرافق عند قيامها بشراء التجهيزات وتأثيث المرافق الصحية الأمر الذي ترتب عليه ركود العديد من الأصناف في المخازن لفترة طويلة وعدم الاستفادة منها وهو ما يجعلها عرضة للتقادم نتيجة التطور التكنولوجي ويعد ذلك إهداراً للمال العام وسوء في استخدام الموارد المتاحة للوزارة نورد منها على سبيل المثال الآتي:

أ- قيام الوزارة بصرف مبلغ (611.866.870) ريال خلال العام المالي 2008م مقابل قيمة المناقصة العامة رقم (19) لسنة 2008م والخاصة بتجهيز وتأثيث عدد من المرافق الصحية حيث تم التوريد دون التحقق من جاهزية المواقع المخصصة لتثبيت وتشغيل الأجهزة الأمر الذي ترتب عليه استئجار مخزن إضافي لاستقبال وخن أصناف المناقصة وبالتالي تحميل موازنة الوزارة أعباء إضافية ممثلة بالإيجار الشهري البالغ (111.000) ريال.

ب- قيام الوزارة بصرف مبلغ (111.855.000) ريال خلال العام المالي 2008م مقابل توريد عدد (35) جهازاً تنفسياً صناعياً لصالح (فواز للهندسة) دون التحديد المسبق للمواقع التي تحتاج لتلك الأجهزة حيث تم تكليف إدارة الصيانة بإعداد كشف توزيع للأجهزة وذلك بعد التوريد إلى مخازن الوزارة مع العلم بأنه لم يتم توزيع كامل الأجهزة إلى المواقع حتى تاريخ المراجعة (يونيو 2009م).

ملايين لتوريد أصناف رديئة

تضمن الجرد السنوي للعام المالي 2008م وجود أصناف رديئة بالمخازن والخاصة بتجهيز عدد من المرافق والوحدات الصحية خصوصاً التجهيزات الموردة من المؤسسة الاقتصادية اليمنية بمبلغ (657.170) دولار أمريكي بما يعادل مبلغ (131.434.000) ريال حيث لم يتم توزيعها على المرافق الخاصة بها والمبلغ المذكور يمثل جزءاً من قيمة التجهيزات الموردة من قبل المؤسسة لصالح وزارة الصحة والتعاقد عليها بمبلغ (2.461.517.574) ريالاً والتي كلفت المؤسسة بتوريدها بالأمر المباشر الأمر الذي يشير إلى عدم موضوعية خطة الشراء وعدم الاستفادة المثلى من التجهيزات في الأغراض التي خصصت لها.

الإضرار بالمال العام

2- قيام الوزارة بصرف مبلغ (186.026.390) ريالاً بموجب استمارتي الصرف رقم (3161، 3162) بتاريخ 2008/12/27م مقابل قيمة المستخلص رقم (1) ختامي لمشروع تأهيل وترميم مستشفى ناصر العام بمحافظة إب لصالح مؤسسة الواقدي للمقاولات والتجارة (أحمد محمد الواقدي) بتاريخ 2008م من صدور تقرير الجهاز رقم (3978) بتاريخ 2008/10/12م والخاص بمراجعة ح/خديوان عام وزارة الصحة عن السنة المالية المنتهية بـ 2007/12/31م والذي تضمن المبالغ الكبيرة بأسعار البنود التعاقدية الأمر الذي يعد إضراراً بالمال العام، كما لوحظ من خلال المراجعة الآتي:

أ- قيام الوزارة بالتعاقد بالأمر المباشر مع المقاول بمبلغ (269.200.000) ريال.

ب- تنفيذ بعض الأعمال بالمخالفة للمواصفات بالإضافة إلى عدم تنفيذ أعمال هامة درجة جداول الكميات.

ج- عدم وجود دراسات وتصاميم للمشروع، بالإضافة إلى عدم إعداد تكلفة تقديرية للمشروع.

د- عدم خصم مبلغ (6.167.546) ريالاً والمتمثل ببذل إشراف.

ملايين المشاريع متعثرة

قامت الوزارة بصرف مبلغ إجمالي (164.803.717) ريالاً خلال عام 2008م وفقاً لما تم الوقوف عليه مقابل تعويضات إصلاحات سعرية للمقاولين بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (7) لعام 2006م بشأن إقرار المعالجات لأثار الإصلاحات السعرية.

عدم قيام الوزارة بخصم الغرامات القانونية واتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء العديد من المقاولين حيث بلغ إجمالي الغرامات التي لم يتم خصمها خلال عام 2008م بحسب ما تم الوقوف عليه مبلغ (85.918.671) ريالاً.

مصادرة عدد (15) اعتماد مستندي إلى حساب وسط باسح وزارة المالية وبمبلغ يعادل (165.345.833/21) ريالاً وليس إلى حساب الحكومة عام.

بلغ إجمالي ما تم صرفه على المشاريع الإنشائية المتعثرة حتى 2008/12/13م ولعدد (53) مشروعاً استثمارياً مبلغ (862.188.000) ريالاً.

إدارة البلاد بالأزمات والغلطات!

ستدرك السلطة بلاشك أن لسانها سبقت، حتى لا أقول زلت، عندما تجد أطرافاً أخرى تسير على نهج السلطة وتقتدي بها هي الأخرى بالتنكر والتنصير لأي اتفاقيات؛ لأنها في نظرها غلطة كبيرة يجب أن تتراجع عنها.

هل تجيز السلطة مثلاً لعلي سالم البيض أن يتراجع عن اتفاقيات/ وإذا زعم الرجل كما زعمت السلطة، أن هذه الاتفاقية أو تلك كانت غلطة كبيرة، وهو هنا زعم منسجم مع مزاعم السلطة فهل هذا الوهم مقبول لدى السلطة؟ أليست السلطة وهي تتنصل من الاتفاقيات والاتفاقات تقدم بنفسها مبررات للأخرين، علاوة على أنها تضع نفسها في موقع الطرف غير الموثوق به؟! تأمل من السلطة أن تعيد النظر في كيفية إدارة البلاد بعيداً عن إدارتها بالأزمات والغلطات!!



أحمد المقرمي

تعترف بمدى إلحاقها الضرر القاتل بالعملية الديمقراطية التي شوهتها وقتلتها بالتزوير، وقد تعترف بغياء سياستها المتبعة في المحافظات الجنوبية وفي صعده... الخ. وإلا باسه عليكم إذا كان مفهوم السلطة أن الحوار والاتفاق والاتفاقيات خطأ وغلطات، فهل الأزمات والحروب والاقتيال هو الصواب؟

السلطة إنها غلطة، فهذا تحول كبير في تفكير السلطة نقله كيفما كان، إذ لم يحدث منها سابقاً أن اعترفت بأي خطأ على كثرة أخطائها التي تصدر منها وباللهل!

دائماً ما تقدم السلطة نفسها على أنها مبررة من كل عيب، معصومة من أي خطأ، واليوم تقول السلطة إن اتفاق فبراير كان غلطة كبيرة غلطها المؤتمر.

المهم هنا كما قلنا اعتراف السلطة بأنها تغلط وتخطئ، وقد كان هذا وصفاً لايجوز بحقها ولا يصح أن توصف به أما أن تعترف اليوم - بصرف النظر عن السبب الذي سمته خطأ - فما يهمننا هو هذا التواضع غير المسبوق للسلطة واعترافها بأنها تغلط وتخطئ.

هذا يجعلنا نتساءل عن الغلطة قد تعترف غداً بأخطائها وخطايا فعلية وحقيقية، قد تعترف مثل بسوء إدارتها للحالة الاقتصادية، وقد

يبدو أن إدارة البلاد بالأزمات لم تعد وحدها كافية، وقد باتت وسيلة مكشوفة ومموجة؛ ولذلك فقد تفقت ذهنية السلطة أخيراً إلى إدخال نظام جديد، أو تعزيز النظام القديم بأسلوب جديد لإدارة البلاد، وهو إضافة إلى الأزمات، إدارة البلاد بالغلطات!

اتفاقية فبراير 2009م مع أحزاب اللقاء المشترك تعتبره السلطة - كما تقول - غلطة كبيرة من المؤتمر، بمعنى أنه كان يجب ألا يكون اتفاق أو اتفاقية، وأن هذه الغلطة يجب التخلي عنها والتنصل منها.

يبدو أن السلطة ستنتفض كثيراً من هذه الغلطات مستقبلاً، ثم ستراجع عنها فيما بعد على غرار اتفاقية فبراير.

المؤشر الإيجابي الوحيد - هنا - هو أن تعترف السلطة بأنها أخطأت أو غلطت، حتى لو كان ما أسمته بالغلط ليس كذلك، لكن خير كثير أن تقول